

٣- ظهور مبدأ توازن القوى: الذي ظهر أثر ظهور عدد كبير من الدول في
لقد أسهم مبدأ (توازن القوى) في منع الحرب والتوسع، وكان يعني منع فسخ المجال لدولة أو مجموعة من الدول
أوروبا في منع الحرب والتوسع، وتقوم بتهديدها، وذلك عن طريق تشكيل كتلة مضادة
المتحالفة بأن تغطي على غيرها، وكانت المدن الإيطالية تطبق هذا المبدأ على
تستطيع إعادة التوازن بين الدول الأوروبية، وكان (صلح ويستفاليا) عبارة عن محاولة لتقليل
نطاق ضيق في القرن الخامس عشر، وعلى أوروبا بأخذ بعض أجزائها على حساب الدول الأخرى.
سيطرة (آل هابسبورغ) على أوروبا أساساً تسير عليه الدول بعد حرب الثلاثين عاماً،
لقد صار مبدأ (التوازن الدولي) أساساً تسير عليه الدول بعد حرب الثلاثين عاماً،
وكان وسيلة للحفاظ على السلام، ومواجهة العدوان من قبل مجموعة من الدول، وفي
كثير من الأحيان كانت الكتل المتنازعة على الغنائم تجبر بموجب هذا المبدأ أن تتنازل
عن بعض مطامعها إلى أن يتعادل الميزان.

٤- تقلص الإمبراطورية الرومانية المقدسة:

وتدهورها، وتأجيل الوحدة الألمانية بسبب أنانية أمراء الولايات، وتدخل الأجانب في
شئون ألمانيا الداخلية، كفرنسا، والسويد، والداينمارك.

إن أعظم انتصار حققته فرنسا، وحليفاتها السويد، وهولندا، كان في الدستور الجديد
للإمبراطورية ذاتها، وليس في التغييرات الإقليمية. لقد أصبحت الولايات الجديدة التي
يربو عددها على ثلاثمائة ولاية، حكومات ذات سيادة، ومنحت كل واحدة منها الحق
في إقامة العلاقات السياسية مع الحكومات الأجنبية، وعقد المعاهدات معها، وذهب
(صلح ويستفاليا) إلى أبعد من ذلك كثيراً، فأشترط الإمبراطور بأن لا يحق له سن
القوانين، وجباية الضرائب، ودعوة الجنوب لحمل السلاح، وإعلان الحرب، وتعديل
بنود معاهدة صلح ما، إلا بموافقة مجلس الإمبراطورية المؤلف من ثلاثمائة أمير، وذلك في
اجتماع يعقدونه في (الرايخشتاغ)، واختيرت كل من (فرنسا، والسويد) لتكونا ضامنتين
لـ (صلح ويستفاليا). على أن السويد، وأن كانت قد بلغت من الضعف درجة لا
تستطيع معها تنفيذ تعهدها تنفيذاً فعالاً، فإن فرنسا بقيت تستفيد من هذه القاعدة
القانونية للتدخل في شئون أوروبا الوسطى قرن ونصف من الزمن^٢. إن معاهدة ويستفاليا
قومية، واقتصاد قومي، وملك لا يخضع لا لسلطة الكنيسة، ولا لسلطة الإمبراطور.

١- د. محمد محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١-٣٠٥.
٢- روبرت بالمر، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

المؤتمرات الدولية بعد مؤتمر فيينا

عقدت بعد مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية لمناقشة القضايا الأوروبية بين الدول الأوروبية الكبرى، وهي:
أولاً: مؤتمر أكس لاشابيل، أيلول في العام ١٨١٨:

إذ عُقد هذا المؤتمر للنظر في قضية جلاء الجيوش الأوروبية التي احتلت فرنسا لتخليصها من نابليون، وإعادة عرش فرنسا إلى لويس الثامن عشر، وكانت معاهدة باريس الثانية قد نصت على هذا الاحتلال، إذ حضر المؤتمر قيصر روسيا، وملك بروسيا، وإمبراطور النمسا يرافقه وزير خارجيته مترنيخ، ووزير خارجية بريطانيا كاستري، ودوق لينغتون، ورئيس وزراء فرنسا، وبالنظر لالتزام فرنسا بقرارات مؤتمر فيينا، وما أبدته من رغبة في السلام، ومسعى في حفظ التوازن الدولي وافقت الدول الحليفة على الجلاء عن الأراضي الفرنسية، وكانت فرنسا قد تعهدت بدفع جميع ما تبقى عليها من تعويضات وغرامات بموجب هذه المعاهدة مرة واحدة، ويعود الفضل في ذلك إلى رغبة قيصر روسيا بإعادة فرنسا على قدم المساواة مع الدول الأخرى من أجل أن تكون حليفة له في غرب أوروبا، ولا يمكن أن يغفل صداقته المتينة مع رئيس وزراء فرنسا ريشيليو، ويمكن أن نشير أيضاً أنه بسبب مخاوف بريطانيا من تجديد أخطار الثورة الفرنسية وقعت الدول الأربع الكبرى بروتوكول سري أكدت فيه تمسكها بمبادئ التحالف الرباعي، وقرارات مؤتمر فيينا.

وقد أثرت قضايا أخرى في المؤتمر، منها ما آثاره قيصر روسيا بخصوص مسألة المطالبة التي بدأت تطرح في بعض الأماكن بخصوص التغيير الدستوري، والأفكار الثورية سواء في إيطاليا أو ألمانيا أو إسبانيا، وأقترح لمعالجة هذا الأمر أقرار مبدأ التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية عند الضرورة. وقد تحمس لهذا المقترح مترنيخ، في حين عارضته بريطانيا بشدة، إذ سادت في النهاية وجهة نظر الأخيرة بإصدار بيان تم فيه تحديد الحالات التي يمكن التدخل فيها، إذ اشترط البيان المذكور أن لا يجتمع أعضاء التحالف الخماسي لبحث قضية دولة أخرى إذا لم تطلب تلك الدولة، وبصورة رسمية

وشرعية عقد مثل هذا الاجتماع الذي يناقش قضايا داخلية خاصة بها، على أن ترسل مندوبين عنها يشاركون في أعمال المؤتمر^١.

إن تمسك بريطانيا بهذا القرار قد ظهر وبشكل عملي بعد ثورة أسبانيا سنة ١٨٢٠، والتي أجبرت الملك الأسباني على القبول بدستور العام ١٨١٢، والذي عارضه الشعب الأسباني مكسباً ديمقراطياً، وحاول قيصر روسيا منع ملك أسبانيا عن هذا العمل عن طريق إرسال جيش لإلغائه بالقوة، إذا حزم الأمر، إلا أن بريطانيا أصدرت وثيقة رسمية في أيار من العام ١٨٢٠، أكدت فيها على تعهدها بمنع عودة نابليون أو فرد من أفراد أسرته إلى العرش، وبالحفاظة على التدابير الإقليمية المتفق عليها في فيينا بالقوة المسلحة لمدة عشرين عاماً، وعليه تعدّ بريطانيا أن الثورة الأسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطراً على البلاد الأخرى، وأن دوافع بريطانيا في موقفها من أسبانيا باعتبار الأخيرة ذات سواحل وموقع مهم على البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، ولها ممتلكات واسعة فيما وراء البحار مما له علاقة بقوة بريطانيا البحرية، وخشيتها من سيطرة فرد على هذه المنطقة.

إن الموقف البريطاني جاء نتيجة لتراكم عدة أحداث توجتها القضية الأسبانية ورمي يكون تدخل مترونيخ في شئون الولايات الألمانية سنة ١٨١٩، أحدى المؤامرات التي لم ترض عليها بريطانيا، والتي تبين الفرق بين التفسير النمساوي والبريطاني للمحافظة على الحدود السياسية، والتوازن الدولي الذي أقره مؤتمر فيينا. لقد أخذت يتشدد توجه الحركة القومية التي بدأت تتصاعد عند الألمان، إذ ظهر في ألمانيا بعد فيينا العديد من الكتاب والمثقفين الألمان يشيرون بمبادئ الثورة الفرنسية، وباتحاد ألمانيا في كتاباتهم، وعلى مجمل التاريخ الألماني، وحضارتهم^٢.

ولهذا كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين كل من روسيا والنمسا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، إذ كانت بريطانيا تخشى مما قد يحد قيصر روسيا من سياسات توسعية تجاه البلقان، والبحر الأسود، والمضائق، وبما لبريطانيا في نهاية المطاف، إذ صدر بيان عن المؤتمر حدد فيه حالات التدخل في الشؤون الأخرى^٣.

ثانياً: مؤتمر (كارلسباد) ١٨١٩:

بالنظر لنشاط الحركة الوطنية في ألمانيا، ولاسيما في الأوساط الجامعية فقد عقدت هذه الأوساط في جامعة (بين) سنة ١٨١٧، أول مؤتمر عام للطلاب الألمان. وقد شغلت هذه التطورات بآل مترنيخ، ونظراً لاغتيال أحد الطلاب الوطنيين كاتباً وصحفيّاً بروسيا معروفاً بصلته بقيصر روسيا، أستغل مترنيخ هذه الحادثة، ودعا إلى عقد مجلس الاتحاد الجرمانى (الدائى) في (كارلسباد) الذى أقر فرض قيود في جميع أنحاء ألمانيا على الحريات الشخصية، وأعاد الرقابة على الصحف، والمطبوعات، والجامعات، وقرر مجلس الاتحاد بصورة استثنائية تعيين لجنة رقابة دائمة للإشراف على نشاط وأعمال الجامعات الألمانية، ولما كانت جميع الدول الألمانية سواء عن قناعة أو خوف قد ألزمت بتنفيذ هذه القوانين فقد رأت فيها جماهير الألمان محاولة من جانب التحالف المقدس، ومترنيخ لفرض سياسة رجعية استبدادية في كل أنحاء ألمانيا.

ثالثاً: مؤتمر (تروباو) لعام ١٨٢٠:

إن إخماد الحركة المطالبة بالحريات في ألمانيا لم يهرب المناطق الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها إيطاليا التى فقد شعبها الاحترام، والمودة للعوائل التى أعيدت لهروشها، وانتهت هبة النظام القديم الذى أخذت الشعوب تنظر إليه على أنه نظام مستغل وغاصب، ومن ناحية أخرى فقد ألهمت مبادئ الثورة الفرنسية المشاعرة في إيطاليا، وقلبت القيم والمفاهيم رأساً على عقب، فأصبحت العلمانية هي السائدة بعد أن كانت سلطة الكنيسة واسعة الانتشار قبل ذلك. وقد تم ذلك في مملكة لومبارديا-البندقية، ومملكة بيد مونت-الساارديا، وفي نابولي، حيث فرض في المملكة الأولى القانون النمساوي، وليس الإيطالي، وحصرت الوظائف العليا بيد النمساويين أو الألمان، وكان الجنود الذين يحتلون البلاد يظهرون قساوة واستعلاء، أما في المملكة الثانية فقد أعيدت الامتيازات الإقطاعية، والمحاكم الكنسية، وفي نابولي أعيدت الأموال والممتلكات إلى المهاجرين، وصدر عفو عن أعداء الثورة الفرنسية. وقد ظهرت في المدن الإيطالية بواكير التنظيم السري المعادي للأنظمة المستبدية المرتبطة بالنمسا وقد قاد هذه التنظيمات، وانضم إليها، وأيدها عناصر مؤثرة في المجتمع، وهي البرجوازية التجارية التى فشلت تجارتها بالرسوم والمكوس الداخلية، وبعودة التشريعات القديمة مع استرجاع الامتيازات إلى طبقة النبلاء، وأن نمو ونشاط الحركة الفكرية في شمال إيطاليا، وخصوصاً في مملكة لومبارديا-البندقية، وتطور التنظيمات السرية، وانتشارها في إيطاليا قد أدى إلى اندلاع

ثورة في نابولي سنة ١٨٢٠، توسعت وتحولت إلى ثورة
البندقية، وبيد مونت، وكان لثورة اسبانيا لسنة ١٨١٢، صدى مباشر في قيام ثورة
نابولي، وغيرها من المدن الإيطالية، وتحت تأثير ذلك اضطرب ملك نابولي إلى تقديم الوعد
للفحامين بإعلان دستور البلاد على أن يكون هذا الدستور هو الدستور الاسباني لسنة
١٨١٢.

وكان ذلك ضربة لمتريخ الذي كان يحابه صحاب مماثلة في اسبانيا، وألمانيا
ولاسيما أن الثورة امتدت إلى الشمال الايطالي، واتخذت طابع العنف والرغبة الواضحة
في التخلص من النفوذ النمساوي، لقد رأى متريخ أن تساهله في مكان واحد سيؤثر
حتماً إلى تشجيع الآخرين في ايطاليا، وبقيّة أنحاء أوروبا على الثورة، ومن ثم اتفق
الأوربي الذي تم إقامته سنة ١٨١٥، ولذلك قرر متريخ إرسال حملة عسكرية
ايطاليا متذرعاً بمبادئ التحالف المقدس، غير أن الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في
نفوذ النمسا في ايطاليا عامة، أبدوا معارضة شديدة لهذا التدخل، وتذرعوا بالتصريح
الصادر عن الدول الكبرى عقب مؤتمر أكس لاشابيل، والذي يشترط القيام بالتدخل
شئون دولة أوربية أن تطلب هذه الدولة نفسها مثل هذا التدخل، ولما لم تكن نابولي
طلبت مثل هذا الأمر من النمسا أو من الدول الكبرى، فلا مبرر إذن لتدخل النمسا
من قبل متريخ. وقد أسفرت معارضة الفرنسيين عن اتفاق الدول الكبرى على
مؤتمر خماسي في مدينة تروبار في سليتريا في تشرين الأول من العام ١٨٢٠، رحب
المؤتمر قيصر روسيا، وملك بروسيا، وإمبراطور النمسا، وسفير بريطانيا في فيينا، و
فرنسا بسفيريها في النمسا وبروسيا. وقد أرادت روسيا القيصرية توسيع مبدأ
وإطلاقه بصورة خاصة من أجل معالجة مشكلات اسبانيا وأميركا اللاتينية، في حين
متريخ، ومع جميع المؤتمرين يريدون حصر المؤتمر بمعالجة المشكلة الإيطالية، وب
خاصة مشكلة نابولي، إلا أن وجهة النظر النمساوية انتصرت في النهاية، وقرروا
بأن تتولى حل المشكلة الإيطالية، وذلك لكي لا يتجروا في المستقبل أي شعب للثورة
على حقوق وسلطات عرش بلاده.

وفي البروتوكول الصادر عن المؤتمر في ٩ تشرين الثاني من العام ١٨٢٠
أسم التحالف المقدس، وأهميته، ودوره في استقرار أوروبا، وهذه دلالة على
بريطانيا عن سياسة الدول الكبرى، وعدم تأييدهم لسياساتها في التدخل كما